اسكان ذي قار لـ(المدى):

حل ازمة السكن مرهون بتشجيع الاستثمار وتوسيع صندوق الاسكان وزيادة الدعم الحكومي

الناصرية / حسين العامل

دعا مدير دائرة اسكان ذي قار المهندس عبد الصاحب عبد الامير الحمداني الى توسيع صندوق الاسكان وتشجيع الاستثمار وزيادة الدعم الحكومي لمعالجة ازمة السكن في محافظة ذي قار التي تقدر حاجتها الفعلية من الوحدات السكنية باكثر من ١٢٥ الف وحدة.

واوضح مدير اسكان ذي قار في حديث شامل لـ(المدى) عن ازمة السكن والحلول المقترحة لمعالجتها :

وقوفا امام ازمة سكن من هذا النوع يتطلب الامر اعتماد استراتيجيتين احداهما قريبة المدى والاخرى بعيدة المدى والعمل على عدة محاور مختلفة تؤدي بالنتيجة الى توفير سكن ملائم لسكان المحافظة ، واضاف الحمداني : فبناء مجمعات سكنية حديثة ومتكاملة الخدمات في مركز محافظة ذي قار والاقضية والنواحي يتطلب خطة شاملة تشترك فيها الحكومة المحلية عبر خطة تنمية الاقاليم والحكومة الاتحادية عبر وزارتي الاعمار والاسكان والبلديات والاشغال العامة كما يتطلب حل ازمة السكن تشجيع الدوائر المختلفة على بناء مجمعات سكنية خاصة لمنتسبيها من تخصيصات الوزارات التابعة لها كما ان الامر يتطلب ايضا تفعيل دور المصرف العقاري وتوسيع صندوق الاسكان ليصبح بنكا للاسكان ليتمكن بذلك من تغطية كلف ١٢٥ الف وحدة سكنية تحتاجها المحافظة في المرحلة الحالية وتقدر كلف نجازها الاجمالية بـ ١٥ تريليون دينار مشيرا الى اهمية التوسع في عملية تسليف المواطنين ليتمكنوا من انشاء دور سكنية جديدة او تطوير وتوسيع مساكنهم القديمة وبما يسد حاجة الاسر المعنية

ودعا الحمداني الى تشجيع اصحاب الدور على توسيع دورهم باضافة طبقة جديدة او بناء ملاحق اومشتملات اضافية توفر وحدات سكنية اضافية بكلف اقل لافتا الى ان التوسع في هذا المجال من شانه ان يقلص التكاليف المطلوبة لتامين الخدمات البلدية والماء والمجاري والكهرباء.

ويقوم صندوق الاسكان الذي باشر عمله في محافظة ذي قار مطلع عام ٢٠٠٨ بمنح قروض تتراوح مابين ١٢ – ٣٠ مليون دينار للراغبين ببناء دور جديدة حيث يتم تحديد مبلغ القرض تبعا لموقع السكن من مركز المحافظة فهو يزيد كلما كان الموقع قريبا من المركز ويقل الى مايقارب النصف في الاقضية والنواحي .

وشدد مدير اسكان ذي قار على اهمية تفعيل دور الاستثمار في بناء مجمعات سكنية تتناسب والدخل الشهري للمواطنين داعيا الى تسهيل اجراءات منح التراخيص الاستثمارية في هذا المجال واشار المصدر الى عدم امكانية حل ازمة السكن الحالية بالاعتماد على التمويل الحكومي لما تتطلبه مشاريع الاسكان من كلف كبيرة تعجز الموازنة الحالية عن تامينها مبينا ان الحكومة المركزية لم تخصص لمحافظة ذي قار وطيلة الاعوام الستة الماضية سوى ١١٥ مليار دينار لبناء مجمعي الصدر والشموخ السكنيين اللذين يضمان ٩٤٨ وحدة سكنية ما زالت قيد الانشاء .

وتواجه عملية تطوير قطاع الاسكان وحل ازمة السكن في محافظة ذي قار العديد من المعوقات من بينها ارتفاع تكاليف البناء حيث تقدر كلفة بناء دار متوسطة الحجم اكثر من مئة مليون دينار وهو ما يعادل مجموع ما يتقاضاه الموظف الحكومي من رواتب ومخصصات طيلة ٢٥ عاما كما ان انعدام خدمات الماء والمجاري والكهرباء والبلديات في المناطق الجديدة يعد واحدا من العقبات التي تحول دون بناء المواطنين للاراضي التي يملكونها في المناطق المذكورة حيث مازالت عشرات الاف من القطع السكنية التي جرى توزيعها على المواطنين منذ اكثر من عشر سنوات بدون بناء.

وشدد مدير دائرة اسكان ذي قار على ضرورة تبني مشروع الدور واطئة الكلفة وبرامج تطوير نوعية الابنية باستخدام البدائل الحديثة التي تقلص الكلف وتوفر الوقت والتي تتمثل بالبناء الرغوي والكونكريت الخفيف الكثافة والكونكريت الجاهز وعبر استخدام مواد مصنعة تمتاز بالمتانة والعزل الجيد للحرارة والصوت والتي اثبتت نجاحها حسبما يقول في العديد من دول العالم المتقدم لافتا الى ان استخدام تلك البدائل يمكن ان يقلص الكلفة من ٥٠ – ٦٠ ٪

توقع الحمداني ان تبلغ حاجة محافظة ذي قار من مشاريع الاسكان عام ٢٠٢٠ نحو ١٤٠ الف وحدة سكنية وذلك وفق النمو السكاني الحالي الذي من المرجح ان يرفع عدد سكان المحافظة من مليون وثمنمئة الف نسمة الى مليونين و٤٠٠ الف نسمة . وهذا ما يشكل تحديا جديا اخر في مواجهة ازمة السكن في المحافظة التي يعيش نحو ٣٠٪ من سكانها تحت مستوى خط الفقر.

طالب بغرفة عمليات خاصة بالتصليحات الآنية

خبير : غالبية مجمعات تصفية مياه الشرب في بابل غير صالحة للعمل ومخالفة للمواصفات

بابل / إقبال محمد

قال الخبير عبد الأمير محمد بشير الحمداني انه يقوم بأعداد دراسة علمية ميدانية لمعالجة مياه الشرب كون غالبية المجمعات المخصصة لتصفيه المياه الصالحة للشرب في محافظة بابل غير صالحة للعمل ومخالفة للمواصفات.

وأشار الى ان الدراسة التي أجراها حظيت بموافقة مجلس المحافظة والحكومة المحلية وان هذه الدراسة رفعت لرئاسة الوزراء ومحافظ بابل والدوائر المعنية وشملت نحو أكثر من ٢٥٠ مجمع ماء إضافة إلى شبكات توزيع مختلفة وظهر إن غالبية هذه المجمعات تفتقر إلى المستلزمات العلمية والفنية.

وأضاف الخبير لـ(المدى) إنه قام بزيارة جميع مجمعات الماء في بابل بتكليف من مجلس المحافظة الذي قدم لي التسهيلات كافة من أجل خدمة المحافظة والعمل على معالجة مشكلات مياه الشرب.

وأوضح إن المحطات التي تتراوح سعاتها بين ١٤م٣/ ساعة وبين ١٠٠م٣/ساعة تعاني هي الأخرى المشاكل الفنية والتشغيلية مؤكدا حاجة هذه المحطات إلى الصيانة .

أما المجمعات التي تعمل بسعة ٢٠٠ م٣/ساعة وعددها نحو ٣٠ مجمعا و تعاني جميعها نواقص فنية مختلفة وغير مطابقة للمواصفات الفنية وقطع الغيار الموجودة فيها تجارية وغير مطابقة للمواصفات الفنية المخالفة للمواصفات الصحية مشيرا إلى إن نحو ٩٠ بالمئة من الفلاتر المستخدمة في هذه المجمعات غير صالحة.

وأشار أنه فيما يتعلق بمجمعات الماء من سعة ٢٠٠ متر مكعب والتي عددها ٤٠ ومن المؤمل نصبها قريباً أقترح تشكيل لجنة مشتركة من المقاولين ومهندس من دائرة الماء ومهندس من الناحية.

وبين إن الدراسة كشفت كذلك عن وجود العشرات من المجمعات المتروكة وغير المستغلة مثل محطة الفياضية في ناحية القاسم ومجمع ماء في ناحية الإسكندرية بسعة ٢٠٠م٣/ساعة فضلا عن مجمع ال غماس في ناحية الكفل بسعة ٢٠٠م٣/ساعة وغيرها من المجمعات والمحطات التي تركت لوجود نواقص بسيطة فيها.

وبخصوص شبكات توزيع الماء، أشار الى ان معظم الشبكات العاملة والأخرى التي هي قيد التنفيذ لم تنفذ بطريقة علمية مدروسة ومطابقة للمحددات البيئية والصحية موضحا ان هذه الشبكات والى جانب العيوب الفنية التي تعاني منها فهي تعاني ايضا كثرة التجاوزات التي قام بها مواطنون وجهات حكومية مختلفة.

وأضاف ان التجاوزات لم تطل الشبكات المذكورة بل انها طالت كذلك شط الحلة وهناك الكثير من التجاوزات والمجاري التي ترمى السموم فيها.

وطالب الخبير الحكومة المحلية في المحافظة بعدم احالة مشاريع نصب المجمعات المائية الى المقاولين وشركات المقاولات والاعتماد على اسلوب التنفيذ المباشر في اقامتها وتحت اشراف لجنة فنية متكاملة مبينا ان التجربة اثبتت عدم توفر الخبرة لدى شركات القطاع الخاص للاضطلاع بهذه المهمة.

بموجب العقد الذي تم بين شركة وهيئة العقود وقد شيدت على انهر وجداول تعاني شحة المياه.

وأكد إن نسبة الانجاز فيها لا تتجاوز الـ ٨٠٪ و يجب استبدال جميع الفلاتر والحصو والرمل ومنظومات التهييج الموجودة في مجمعات الماء لانها منظومات قديمة معربا عن استعداده تصنيع مكائن عراقية تضاهي المكائن الاجنبية.

وطالب بتشكيل غرفة عمليات خاصة للتصليحات الأنية والمستعجلة لمشاريع الماء مؤكدا أن غالبية مجمعات تصفية المياه يستخدم فيها الحصى والرمل المستخدم في البناء بدلا من الحصى والرمل الخاصين بهذه المحطات وهو من الأمور

شملت دروسا نظرية وعملية

دورة تدريبية لقادة عدادي الإحصاء في الديوانية

الديوانية/ باسم الشرقي

برعاية ودعم وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي أقامت دائرة إحصاء الديوانية دورة لتدريب قادة العدادين في المحافظة من المشرفين التربويين والأساتذة التابعين إلى مديرية تربية المحافظة.وقال الباحث عباس قاسم المشرف المركزي لمحافظة الديوانية من قبل الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات:»أن التعداد هو عد جميع الأفراد العراقيين والأجانب الأحياء الموجودين داخل الحدود الجغرافية للعراق في لحظة زمنية محددة، إضافة إلى عد العراقيين خارج البلاد ، مع جمع وتجهيز وتقييم وتحليل ونشر جميع البيانات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بهؤلاء الأفراد ومعرفة توزيعاتهم الجغرافية بخصائصهم المختلفة.وأضاف قاسم لـ(المدى) :»لقد جئنا لهذه المحافظة بغية إعداد المتدربين نظريا وعلميا وعمليا من خلال المحاضرات التي يلقيها باحثون متخصصون من الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات وكذلك من مديرية إحصاء الديوانية خلال (١١) يوما تتضمن أهمية التعداد وأسلوب التعامل مع الأسرة وتعليمات العمل الميداني ومهام المشتغلين فضلا عن التعاريف والمفاهيم المستخدمة في التعداد من خلال قراءة الخريطة واستخدامها وأسلوب الترقيم والحصر نظريا وعمليا وشرح دليل النشاط الاقتصادي ودليل المهن وسجل واستمارات المباني والسكان والمساكن والفنادق وكيفية إعداد جداول الخلاصات وقوائم الأسرة وشرح خطة حصر وعد البدو وتطبيق ميداني على الترقيم والحصر.

وتابع:»لاحظنا تفاعل المشاركين بهذه الدورة الذي يعبر عن دليل وعمق الوعي الذي يمتلكونه وروح التفاني من اجل خدمة بلدهم في هذا المجال وهذا ليس ببعيد عن هذه الشريحة التربوية التي تقوم بتربية وتعليم الأجيال وسيقوم هؤلاء بتدريب العدادين على استمارة الحصر والترقيم والعد الفعلي ليوم التعداد

وهناك دورات مشابهة تقام أيضا في المحافظات كافة ومنها إقليم كردستان متزامنة مع هذه الدورة وفي نفس المواضيع التي يتدرب عليها المشاركون في المحافظة .

من جانبه قال فاضل الإبراهيمي مدير دائرة إحصاء الديوانية:»أن الدورة شارك فيها ٧٠ مشرفاً تربوياً ومدرساً من ملاكات تربية المحافظة ونعدهم من خلال هذه الدورة ليكونوا قادة يدربون عدادين في ٤٠٠ دورة مماثلة ستقام لهم خلال الشهرين المقبلين وذلك من اجل الوصول إلى مرحلة النضوج في تدريب العدادين قبل أن يتم البدء بعملية الإحصاء التي ستنفذ في البلد في تشرين الأول المقبل .

وأضاف الإبراهيمي:»بان الدورة طبقت فيها الدروس النظرية والعملية وشرح آلية القائمة التي سيجري عليها عملية المسح الكامل للإحصاء في المحافظة ولاحظنا تجاوباً من المدربين ونأمل أن ننفذ برنامجاً بالشكل الكامل مع القادة خلال الأيام العشرة التي خصصت لهذه الدورة.

بحثت أسباب عسكرة المجتمع

التعليم العالي توقع اتفاقيات بهدف تخصيص منح دراسية

بغداد / المدى

أكدت المتحدثة باسم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي سهام الشجيري أن الوزارة وقعت اتفاقيات للتعاون والتبادل العلمي مع عدد من الدول العربية والأجنبية، تشمل تخصيص أكثر من ألفي منحة دراسية لطلبة الجامعات العراقية في مجالات متعددة. وأشارت الشجيري بحسب "راديو سوا" إلى أن الوزاة بصدد توقيع اتفاقيات مماثلة مع دول أخرى .واضافت انه بإمكان الطلبة الذين يحصلون على هذه المنح الدراسة في الجامعات الأجنبية على نفقتهم الخاصة من خلال تقديم طلباتهم عبر شركات القطاع الخاص التي تقوم بتوفير المقاعد الدراسية في تلك الجامعات. يشار الى أن رغبة الطلبة للدراسة في الجامعات الأجنبية ازدادت بعد هجرة الكفاءات نتيجة عمليات الابتزاز والخطف التي تعرضوا لها، فضلا عن قتل العديد منهم على أيدي مجهولين، ما جعل المستوى العلمي في الجامعات ينخفض بسبب تأثره بهجرة الكفاءات. من جهة اخرى عقدت الوزارة ندوة علمية بعنوان "عسكرة المجتمع ،أسبابها ،آثارها ،سبل الحد منها " و أشار الدكتور عبد ذياب العجيلي وزير التعليم العالي في كلمة القيت نيابة عنه إلى أن الدول المتقدمة والمتحضرة هي التي ابتعدت عن عسكرة المجتمع وأسست لبناء دولة مدنية ،والعراق على نحو خاص إحدى الدول المدنية التي عرفت البشرية جمعاء ضرورة أن يكون المجتمع مدنياً كي تزدهر الحياة فيه وتنفتح آفاق المستقبل أمامه على مصارعها وشرع القوانين التي نظمت الحياة المدنية وخير دليل على ذلك شريعة حمورابي التي أرست القوانين الوضعية لكل مجتمعات الحياة ومن ثم أثنى الوزير في كلمته على جهود المشاركين في الندوة الذين تقدموا ببحوث وأوراق عمل أعدت في موضوعة الندوة واصفاً إياهم بأنهم بناة الحياة.

بعدها قال مستشار الوزارة الدكتور صلاح النعيمي في كلمته : أن جميع الأنظمة التي تعاقبت على حكم العراق اعتمدت أسلوب العسكرة الأمر الذي لم يصب في مصلحة البلاد وأدخل البلاد بحروب حرقت الزرع والضرع ولم يحصد منها سوى الخراب والتخلف والجهل مبيناً أهمية الموازنة بين حق الدولة في الحفاظ على أمن المواطنين وأرواحهم وممتلكاتهم بالاعتماد على المؤسسة العسكرية وبين حق المواطن في ضرورة التعبير عن رأيه بحرية شريطة أن تكون تلك الحرية ملتزمة وليست فوضوية يراعى فيها القانون وحقوق الإنسان كما أشار إلى أن النظام العسكري يتصف بالخشونة والقوة والجفاء ونحن اليوم بصدد إقامة دولة المؤسسات التي تحفظ فيها حقوق المواطنين وتصان بها كرامتهم بعدها ألقى الباحثون أوراقهم التي أعدت في موضوعة الندوة مشيرين جميعا إلى ضرورة إبعاد المجتمع عن ألعسكرة وإيجاد فرص عمل للشباب العاطلين كي لا يضطروا إلى الانخراط بالمؤسسة العسكرية بهذه الأعداد ألكبيرة حتى لايعسكر المجتمع ويعاد إلى العصور المظلمة التي تجرع فيها مرارة الألم والقهر والجهل والحرمان جراء انسياق المجتمع إلى مثل هذه الظاهرة غير الصحيحة، فالمجتمعات اليوم تقوى بعقول أبنائها من خلال التطور العلمي والتكنولوجي لتواكب ركب الحضارة المتقدم وليس ضرورة أن يكون المجتمع عسكريا كي يقال عنه قوي.

تضمن 30 توصيةً في المجالات التنموية كافة

مؤتمرين اقش تنشيط القطاع الخاص وسبل تفعيل الاستثمار في كربلاء

كربلاء / المدى

توصل مؤتمر ناقش مستقبل الاقتصاد وسبل دعم القطاع الخاص إلى أكثر من ٣٠ توصية شملت مختلف المجالات الاستثمارية الصناعية والمالية والزراعية والسياحية والإدارية والبشرية.

واوضح المتحدث الإعلامي باسم هيئة الاستثمار رائد العسلي لـ(المدى) : ان الهيئة عقدت مؤتمرا موسعا لرجال الأعمال والتجار والصناعيين والزراعيين ومدراء المصارف والمهتمين بالقطاع السياحي تحت شعار (من اجل بناء مستقبل اقتصادي واعد في كربلاء) ، ناقش السبل الكفيلة بدعم القطاع الخاص وتفعيله ليمارس الدور المطلوب منه في المرحلة المقبلة وابرز المعوقات التي تواجه عمل القطاعات الاقتصادية . وأشار إلى إن المؤتمرين الذي تجاوز عددهم ٩٠ شخصا خرجوا بأكثر من ٣٠ توصية حددت بها كيفية تذليل الصعوبات أمام رؤوس الأموال للنهوض بالعملية الاستثمارية ونقل التكنولوجيا وتأسيس قاعدة اقتصادية قوية من خلال الانفتاح على العالم الخارجي وإدخال المستثمرين . موضحا إن التوصيات شملت عدة أبواب من قطاعات الاستثمار منها التوصيات التي تهم القطاع المالي و القانوني وكان أبرزها إعادة النظر بجميع القوانين السابقة لجعلها تتماشى مع فلسفة الاستثمار واقتصاد السوق وتخصيص باب للموازنة العامة للدولة لإنشاء محفظة استثمارية لإنعاش المشاريع وتوظيف الأموال بالمشاركة مع القطاع الخاص وكذلك تحديد آليات واضحة لتخصيص الأراضي وتحديد بدلاتها،إضافة إلى تعديل آلية فض النزاعات الواردة في المادة (٢٧) من القانون لعدم وضوحها وأخيرا ضرورة تعديل آلية التظلم الذي يطعن بموجبه المستثمر كونها تخل بمبدأ الأغلبية الواردة في أعمال الهيئة ، فيما كانت توصيات القطاع الصناعي قد تضمنت ضرورة العمل على إلغاء قرار مجلس الحكم رقم ٣ لسنة ٢٠٠٤ أو التعجيل بإجراء الانتخابات الخاصة بالاتحادات وضرورة العمل على إيقاف المحضر الخاص للجنة المشكلة بالأمر الإداري رقم (٢٠٧) في ٢٠٠٨/١٠/١٤ لمعالجة المشاكل والمعوقات التي تواجهها مديرية بلدية كربلاء مؤقتاً وكذلك تعجيل إطلاق كافة القروض إلى الصناعيين والتي من شأنها رفع مستوى الصناعة وتشغيل الأيدي العاملة وأيضا تسهيل الإجراءات في تنفيذ المعاملات التي تخص الصناعيين وإيجاد نافذة واحدة لمتابعة تلك الإجراءات إضافة إلى انعدام التنسيق بين الوزارات والقطاع الخاص وأهمية أخذ موافقة مجلس المحافظة من اجل إجراء اجتماع دوري بين القطاع الصناعي الممثل باتحاد الصناعات العراقي والصناعيين ومجلس المحافظة للوقوف على المعوقات التي تواجه القطاع ووضع الحلول السريعة لها إضافة إلى إقرار قانون حماية المنتج المحلي وضرورة مخاطبة التنمية الصناعية في وزارة الصناعة لفتح فرع للتنمية الصناعية في محافظة كربلاء.

وعن توصيات القطاع السياحي اكد العسلي انها تضمنت ضرورة تفعيل دور رابطة الفنادق لأنها الجهة التي تمثل القطاع الخاص..و تفعيل قانون الاستثمار وإشراك الوزارات والجهات المعنية في بنوده لتذليل ومعرفة العراقيل والمعوقات التي من شأنها تأخير عملية الاستثمار وأهمية تشجيع المستثمرين العراقيين في عملية الاستثمار لأنه عامل محفز ومستقطب للمستثمرين الأجانب،ورفع مظاهر التسلح والحواجز العسكرية المنتشرة في المدينة لأنها عائق حقيقي أمام المستثمرين إضافة إلى ضرورة أن يكون التصميم الأساسي للمدينة وفق الخطط ٥٠ سنة خطة خمسينية وتكون خطط تنموية مرنة ومستمرة وأن يكون تخصيص الأراضي العامة للاستثمار من قبل الحكومة المحلية ولا تقتصر على الوزارات وكذلك أن تقوم هيئة الاستثمار بالتثقيف الإعلامي للاستثمار والتركيز على أن أبواب الاستثمار مفتوحة أمام الملكية الخاصة للمواطنين..وحث مديرية السياحة في كربلاء على التواصل بإقامة الدورات التدريبية السياحية للملاكات العاملة في المرافق السياحية إذ من شأنه رفع الكفاءة السياحية في تقديم الخدمات..إضافة إلى دعم المستثمرين بالقروض والتسهيلات المصرفية للمساهمة في إنجاح المشاريع الاستثمارية وبفوائد نسبية وطويلة الأجل.

وبين إلى إن هناك توصيات انصبت في قطاع التحديات منها التحديات البشرية ومن أهمها تسهيل دخول الخبرات والأيدي العاملة وتسهيل إجراءات إقامتهم وتوفير السكن.وضرورة إعادة النظر بمناهج التعليم العالي في كربلاء بالتنسيق مع القطاع الخاص داخل المحافظة مما يخدم توظيف الطاقات البشرية في الاقتصاد المحلي.

أما التحديات المالية فكانت التوصيات قد تضمنت إنشاء مؤسسة اقراضية خاصة لتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة باسم (صندوق التنمية التجاري) وإنشاء مركز تجاري عالمي يناط إلى (هيئة استثمار كربلاء).وتسهيل فتح الاعتمادات المصرفية ونقل رؤوس الأموال من والى المحافظة.

أما التحديات القانونية فكانت ضرورة تفعيل قانون الاستثمار مع التعديل بإلزام المستثمر الأجنبي بمشاركة مستثمر عراقي وتمليك الأرض..وتأسيس فرع في محافظة كربلاء لتسجيل الشركات بالتعاون مع غرفة تجارة كربلاء والإدارة المحلية وتسهيل إجراء تسجيل الشركات..

وكانت توصيات قطاعي التحديات الإدارية والفنية تضمنت الاتجاه نحو الحكومة الالكترونية للحد من ظاهرة الروتين والفساد الإداري وفتح منطقة دخول تجاري مؤمن لجنوب وشمال المحافظة.

وأشار العسلي إلى إن توصيات التحديات التكنولوجية كانت من الضروري إنشاء مدينة المعارض لنقل التكنولوجيا وعرضها والترويج لها..ومراعاة المشاريع التجارية أسوة بغيرها من المشاريع بتزويدها بالطاقة وحصص الوقود الشهرية ..الإسراع بتنفيذ محطة كهرباء الخيرات المقترحة.

وتطرق العسلي إلى توصيات القطاع الزراعي فقال أنها تضمنت تفعيل البرنامج الزراعي من خلال دعم وحماية المنتج المحلي في مواسم الإنتاج وتحديد الواردات الزراعية بموجب رسوم كمركية وتفعيل قانون الحجر الزراعي بعد تهيئة الإجراءات اللازمة لذلك في المنافذ الحدودية واستثناء قانون ١٣ لسنة ٢٠٠٦ للاستثمار من قوانين الزراعة القديمة بغية إنشاء البنى التحتية للزراعة وتطويرها من خلال إنشاء مختبرات وغيرها.ومعايشة المزارعين مع أقرانهم في الدول المتقدمة..وإدخال الهندسة الجينية الحديثة في الإنتاج الحيواني والزراعي وفق المستجدات العالمية .